

أقر استدعاء وزير الداخلية

مجلس النواب يحيل مشروع قانون تعديل هيئة الشرطة وتنظيم الحماية إلى لجنة مختصة لدراستهما

صنعا / سيا

وقف مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي أمام الاختلال الأمني المتمثل في تبادل إطلاق النار الذي وقع مطلع الأسبوع الحالي بين حراسة حميد الأحمر وحراسة نعمان دويد في أمانة العاصمة ما أدى إلى مقتل احد المواطنين وإصابة آخرين وما سببه من إقلاق للسكينة العامة وترويع للمواطنين.

واقر المجلس استدعاء وزير الداخلية للاستيضاح حول ما حدث وتقديم تقرير للمجلس بذلك.

كما استعرض المجلس المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون تعديل القانون رقم (15) لسنة 2000م الخاص بهيئة الشرطة.



من جلسة مجلس النواب أمس

السلطات والاستثمارات اللازمة لتنظيم وتوثيق نشاطها. وأوضح مشروع القانون الجهة المختصة بالأشراف على شركات الحماية والأمن الخاصة والمهام والاختصاصات التي تضطلع بها، وكذا العقوبات التي يجوز توقيعها في حال مخالفة أحكام القانون فضلا عن تحديد أحكام انتقالية وختامية تتعلق بتحديد المهلة القانونية الممنوحة للشركات القائمة لتصحيح أوضاعها وصلاحيات رئيس الوزراء في تحديد رسوم إصدار التراخيص وتجديدها.

وقد أقر المجلس إحالة المشروعين المذكورين أنفاً إلى اللجنة المختصة لدراستهما وتقديم تقريرها بشأنهما. وكان مجلس النواب استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسواصل المجلس أعماله اليوم الأربعاء بمشيلة الله تعالى.

حضر الجلسة وكيل وزارة الداخلية اللواء عبدالرحمن البروي ورئيس دائرة الشؤون القانونية بوزارة الداخلية العميد سعيد الخامري.

فعل وقع لرجل الشرطة أثناء تأدية الواجب أو بسببه. وأكدت مواد المشروع استحقاق رجل الشرطة التعويض النقدي عن إصابته أثناء تأدية الواجب واستحقاق ورثته أو من كان يعولهم نقدياً في حال استشهاده أثناء العمليات القتالية أو أثناء الواجب أو بسببه بما لا يقل عن الدية الشرعية. واستعرض مجلس النواب في هذه الجلسة المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون تنظيم الحماية والحراسات الأمنية الخاصة الذي اشتمل على أحد عشر فصلاً موزعة على ستة وخمسين مادة تضمنت التسمية والتعاريف والأحكام العامة التي أوجبت على الشركة ضرورة الحصول على ترخيص لمزاولة أعمال الحماية والحراسات الخاصة وشروط ترخيص وتأسيس شركات الحماية والحراسات الأمنية وكذا إيقاف وإلغاء ترخيص الشركة في حالة مخالفتها لشروط الترخيص، إضافة إلى الأعمال التي يرخّص للشركة بمزاولةها والتزاماتها وشروط تعيين موظفي الحماية والحراسات الخاصة وواجباتهم، وواجبات الشركة في إمساك

الأفعال. كما تضمن مشروع تعديل القانون إضافة فصل جديد إلى الباب الثاني اشتمل على ست مواد تضمنت حالات انقضاء الجريمة من الفعل المنسوب لرجل الشرطة والزمته بإثبات أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبيت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعته وإن اعتقاده مبنياً على أسباب معقولة، وفي حالة تجاوز رجل الشرطة حدود أداء الواجب فيعاقب على هذا التجاوز بوصفه جريمة غير عمدية. ويقضي مشروع القانون بعدم جواز رفع الدعوى الجزائية على رجل الشرطة لجريمة وقعت منه أثناء تأديته لواجبات وظيفته أو بسببها إلا بإذن النائب العام بعد التشاور مع وزير الداخلية، وعلى أن تتحمل وزارة الداخلية ما يحكم به من ديوات أو تعويضات على رجل الشرطة بسبب أداء الواجب.

كما يقضي مشروع التعديل أحقية الوزارة في رفع دعوى مدنية بالضرر الذي لحقت به أيضاً للغير أو لرجل الشرطة وكذا تحمل الوزارة مسؤولية تعويض الضرر الواقع على رجل الشرطة من الغير بشرط أن يكون الضرر ناتجاً عن

وتضمن النص تعويض الضحايا من مدنيين أو عسكريين عن الأضرار التي تلحق بهم أو بالممتلكات الناتجة عن تلك

تمكنها من أداء واجباتها في حفظ النظام والأمن العام والقبض على مرتكبي الجرائم. وجاء مشروع التعديل ليقرر

ومكافحة الجريمة والقبض على مرتكبها. فيما يمنح مشروع القانون هيئة الشرطة الصلاحيات التي

وينص المشروع على أن تتولى هيئة الشرطة وفقاً لأحكام الدستور والقانون حماية النظام والأمن العام والسكينة العامة

الشداي يلتقي مسؤولين أوروبيين

استعراض تنفيذ مشروع المساعدة الفنية لمجلس النواب

صنعا / سيا

التقى نائب رئيس مجلس النواب محمد علي الشداي أمس مديرة برنامج وسائل تحقيق الاستقرار ببعثة الاتحاد الأوروبي السيدة سيلكي نيكولاوي، ورئيس فريق مشروع البرلمان للاتحاد الأوروبي في اليمن جواد رشق. جرى في اللقاء استعراض للمهمات النهائية لتنفيذ مشروع المساعدة الفنية لمجلس النواب الهادف إلى تعزيز قدراته ضمن إطار إستراتيجية الدول الأوروبية لدعم وتعزيز الأدوار والقدرات الخاصة بالمؤسسة الديمقراطية المنتخبة في اليمن بما يمكنها من تحسين مستوى الأداء لمهامها الدستورية والرقابية من خلال تدريب الكوادر الفنية والإدارية لمختلف الدوائر التابعة للمجلس بما يسهل الحصول على مصادر المعرفة وبناء المهارات والقدرات الخاصة بالبرلمانيين.

وقد أكد نائب رئيس المجلس محمد الشداي ضرورة تحديد برنامج زمني لانجاز كافة المشاريع والبرامج المقدمة من الاتحاد الأوروبي حتى يلمس البرلمان بصمات الاتحاد الأوروبي في كافة المجالات المتعلقة بالبرلمان، وبما يواكب تطورات المرحلة الراهنة وتطلعات البرلمان اليمنييين لتنفيذ مثل هذه البرامج التي من شأنها تعزيز وتعميق أواصر العلاقات الثنائية بين بلادنا والاتحاد الأوروبي .. مبدياً استعداد المجلس لتقديم كافة التسهيلات اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع في فترة زمنية محددة.

من جانبه عبرت سيلكي نيكولاوي عن تقديرها للجهود التي يبذلها نائب رئيس المجلس في تدليل كافة العوائق التي تحول دون تنفيذ مشروع البعثة الأوروبية .. مؤكدة أن البعثة الأوروبية ستباشر تنفيذ المشروع في أقرب وقت ممكن ووفقاً للبرنامج الزمني المتفق عليه

بما يحقق تعزيز فعالية المؤسسات الديمقراطية في اليمن وفي مقدمتها مجلس النواب وبما يؤدي إلى تطوير الخطط التشغيلية والإستراتيجية للبرلمان وتحديدا تأسيس شبكة المعلومات والأبحاث وتنمية الكفاءات المهنية لأعضاء وكوادر المجلس. حضر اللقاء عضو مجلس النواب سنان عبد الولي العجي ، ورئيس دائرة الشعب البرلمانية ولجان الصداقة الدكتور أحمد عبدالقادر.

مدير صندوق إعمار حضرموت والمهرة يتفقد مشروع خليفة السكني



سينون / أحمد سعيد نزل

تفقد المهندس/ عبدالله محمد متعافي المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار محافظتي حضرموت والمهرة صباح يوم أمس مواقع مشروع الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان لتمتد على مساحة 2008م بمحافظة حضرموت وتعرف خلال الزيارة على مستوى الإنجاز والمعوقات التي يواجهها القائمون على المشروع لتذليلها حتى يتم الانتهاء من المشروع في الفترة المحددة له دون تأخير

وناشد متعافي القائمين على المشروع بأن يكون مستوى الإنجاز في المواقع الأخرى بنفس مستوى موقعي ثبي 1 و ثبي 2 التي وصلت إلى مراحل متقدمة والبالغ عددها ما يقارب 160 وحدة سكنية وأكد المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار في تصريح له (14 أكتوبر) بأن الصندوق سيركز عمله في الفترة القادمة على استكمال كافة التجهيزات لمواقع المشروع من بنى تحتية مختلفة .. لافتاً إلى أنه تم خلال الفترة

الماضية فتح عدد من مضاريف البنى التحتية في موقعي ثبي 1 و ثبي 2 ومواقع أخرى وسيتم البدء في المشاريع بعد استكمال إجراءاتها الرسمية إضافة إلى الاستمرار في إنزال المناقصات

الأخرى للمواقع المتبقية التي تشمل جميع المواقع وتحديداً خلال العام الجاري 2011م. رافق المدير التنفيذي في زيارته هذه المهندس / شيبوب لرضي مدير الوحدة التنفيذية

لمشروع الشيخ خليفة بصندوق الإعمار ، والمهندس حسام غيثان مدير مكتب (هاني السحولي ومشاركوه) بحضرموت واستشاري الهلال الأحمر الإماراتي للمشروع.

المضاريف التي تم إنجازها في موقعي ثبي 1 و ثبي 2 والتي وصلت إلى مراحل متقدمة والبالغ عددها ما يقارب 160 وحدة سكنية وأكد المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار في تصريح له (14 أكتوبر) بأن الصندوق سيركز عمله في الفترة القادمة على استكمال كافة التجهيزات لمواقع المشروع من بنى تحتية مختلفة .. لافتاً إلى أنه تم خلال الفترة

المضاريف التي تم إنجازها في موقعي ثبي 1 و ثبي 2 والتي وصلت إلى مراحل متقدمة والبالغ عددها ما يقارب 160 وحدة سكنية وأكد المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار في تصريح له (14 أكتوبر) بأن الصندوق سيركز عمله في الفترة القادمة على استكمال كافة التجهيزات لمواقع المشروع من بنى تحتية مختلفة .. لافتاً إلى أنه تم خلال الفترة

المضاريف التي تم إنجازها في موقعي ثبي 1 و ثبي 2 والتي وصلت إلى مراحل متقدمة والبالغ عددها ما يقارب 160 وحدة سكنية وأكد المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار في تصريح له (14 أكتوبر) بأن الصندوق سيركز عمله في الفترة القادمة على استكمال كافة التجهيزات لمواقع المشروع من بنى تحتية مختلفة .. لافتاً إلى أنه تم خلال الفترة

المضاريف التي تم إنجازها في موقعي ثبي 1 و ثبي 2 والتي وصلت إلى مراحل متقدمة والبالغ عددها ما يقارب 160 وحدة سكنية وأكد المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار في تصريح له (14 أكتوبر) بأن الصندوق سيركز عمله في الفترة القادمة على استكمال كافة التجهيزات لمواقع المشروع من بنى تحتية مختلفة .. لافتاً إلى أنه تم خلال الفترة

المضاريف التي تم إنجازها في موقعي ثبي 1 و ثبي 2 والتي وصلت إلى مراحل متقدمة والبالغ عددها ما يقارب 160 وحدة سكنية وأكد المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار في تصريح له (14 أكتوبر) بأن الصندوق سيركز عمله في الفترة القادمة على استكمال كافة التجهيزات لمواقع المشروع من بنى تحتية مختلفة .. لافتاً إلى أنه تم خلال الفترة

المضاريف التي تم إنجازها في موقعي ثبي 1 و ثبي 2 والتي وصلت إلى مراحل متقدمة والبالغ عددها ما يقارب 160 وحدة سكنية وأكد المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار في تصريح له (14 أكتوبر) بأن الصندوق سيركز عمله في الفترة القادمة على استكمال كافة التجهيزات لمواقع المشروع من بنى تحتية مختلفة .. لافتاً إلى أنه تم خلال الفترة

إعلان

الصوفي يؤكد ضرورة احترام القوانين وشفافية التعامل مع المواطنين

تعز / نعمان خالد

رأس الأخ حمود خالد الصوفي محافظ محافظة تعز أمس الاجتماع الدوري الأول للمكتب التنفيذي للمحافظة للعام الحالي 2011م.

وناقش الاجتماع الذي استعرض بعض المخاطبات المتبادلة بين عدد من مدراء المكاتب التنفيذية مستوى تنفيذ قرارات المكتب التنفيذي للفترة من يناير إلى ديسمبر 2010م .

كما استعرض التقرير المقدم مستوى عملها ، ومذكرة رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن أهم التجاوزات في تقرير فرع مصلحة الجوازات للعام 2009م والمذكرة المقدمة بشأن دعم مشروع الخارطة الرقمية للمحافظة .

وأكد محافظ المحافظة في الاجتماع ضرورة الاهتمام بمصالح المواطنين ، والانضباط الوظيفي الذي يكفل سهولة وسرعة خدمة المواطنين مع عدم استغلالهم.

وأشار إلى حساسية هذه الفترة ، وضرورة العمل بشفافية وجدية في مختلف الأجهزة الإدارية واحترام القوانين والأنظمة مشدداً



على ضرورة التنسيق المستمر والدائم بين الأجهزة الأمنية المختلفة في مكافحة التهريب في مختلف المنافذ البحرية والبرية.